أثر الحروب على استدامة حقوق الإنسان: دراسة حالة غزة

The impact of wars on the sustainability of human rights: a case study of Gaza

الكلمات المفتاحية: الحرب، حقوق الانسان، غزة.

Keywords: War, Human Rights, Gaza.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.18

م.د فاتن فالح مهدي

جامعة ديالى- كلية القانون و العلوم السياسية

Lecturer Dr.Fatin Falih Mahdi
University of Diyala – college of Law and political science
fatin2023@uodiyala.edu.iq

م.م. زهراء موسى جابر

جامعة بغداد- كلية علوم الهندسة الزراعية

Asst Lecturer.Zahraa Musa Jabir
Baghdad University – College of Agricultural engineering sciences
zahraa.m@coagri.uobaghdad.edu.iq

ملخص البحث

تناقش هذه الدراسة أثر الحروب على استدامة حقوق الإنسان في غزة التي عانت من حروب انتهكت فيها حقوق الإنسان على نطاق واسع، إذ ركزت الدراسة على بيان الآثار المباشرة للحروب في غزة، التي انتهكت حق الحياة، واستهدفت المرافق الصحية والتعليمية، ودمرت البنى التحتية، فضلاً عن الآثار غير المباشرة: كالتدهور الاقتصادي، والاجتماعي، وما خلفه من إثر نفسي على الأفراد؛ مما شكل تحدياً حقيقياً لاستدامة حقوق الإنسان. وعليه فمن الضروري تعزيز الجهود القانونية، والدولية لمساءلة مرتكبي الانتهاكات، فضلاً عن ذلك، لابد من تبني استراتيجيات تنموية تهدف إلى إعادة تأهيل قطاع غزة، وضمان حقوق السكان فيها.

Abstract

This study discusses the impact of wars on the sustainability of human rights in Gaza, which suffered from wars in which human rights were widely violated, as the study focused on showing the direct effects of the wars in Gaza, which violated the right to life, targeted health and educational facilities, destroyed infrastructure, as well as indirect effects: such as economic and social deterioration, and the psychological impact on individuals, which posed a real challenge to the sustainability of human rights. Therefore, it is necessary to strengthen legal and international efforts to hold perpetrators of violations accountable, in addition to adopting development strategies aimed at rehabilitating the Gaza Strip and guaranteeing the rights of its population.

المقدمـــــة

تعد الحروب من أبرز التحديات التي تواجه استدامة حقوق الإنسان في العصر الحديث، إذ تعمل على تدهور الأوضاع الإنسانية، وتقوض حقوق الأفراد والمجتمعات، فضلاً عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه، تمثل غزة نموذجاً بارزاً للآثار المدمرة للحروب المتكررة على الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والتعليم، والكرامة الإنسانية. فقد تعرض القطاع لعدة حروب في العقود الأخيرة، أثرت بشكل مباشر على السكان المدنيين، وفاقمت من الأوضاع الإنسانية، وأثرت على الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستدامة في مجال حقوق الإنسان.

فتتجلى انتهاكات حقوق الإنسان في غزة كنتيجة مباشرة للعدوان الإسرائيلي المستمر، الذي تسبب في انتهاك الحق في الحياة والتعليم والصحة والسكن، إلى جانب تدمير البنية التحتية وفرض قيود صارمة على حرية التنقل. وفي ظل هذه الظروف، يواجه تحقيق استدامة حقوق الإنسان في غزة تحديات

جسيمة تتطلب دراسة مستفيضة وتطوير آليات فعّالة لحماية وتعزيز هذه الحقوق في سياق النزاعات المستمرة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على التأثيرات العميقة للحروب على استدامة حقوق الإنسان، عبر بيان حالة غزة كنموذج بارز يعكس التداعيات المترتبة على النزاعات المسلحة، فبالنظر إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية في القطاع، نجد أن هناك تحديات واسعة تعرقل تحقيق الحقوق الأساسية التي تنص عليها المواثيق الدولية؛ ونتيجة لذلك، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول مدى تآكل حقوق الإنسان في ظل الحروب المتكررة، والى إبراز الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي في الحد من هذه الانتهاكات وتعزيز سبل الاستدامة الحقوقية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان أثر الحروب على استدامة حقوق الإنسان في غزة.
2. دراسة الأوضاع الإنسانية والحقوقية في ظل الصراعات المتكررة.
3. تقييم التحديات التي تواجه المؤسسات الحقوقية والمدنية في ضمان استمرارية الحقوق الأساسية رغم الظروف الصعبة.

إشكالية البحث:

تشكل الحروب والصراعات المسلحة أحد أخطر التحديات التي تهدد استدامة حقوق الإنسان، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات متكررة كغزة؛ فعلى الرغم من وجود منظومة قانونية دولية تضمن حماية الحقوق الأساسية، فإن الواقع الميداني يكشف عن تآكل مستمر لهذه الحقوق نتيجة الأعمال العسكرية المتكررة، الأمر الذي يفرض تساؤلات جوهرية حول مدى إمكانية تحقيق الاستدامة الحقوقية في بيئة نزاع دائم. وعليه، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الاتي: الى أي مدى أدت الحروب المتكررة في غزة الى إضعاف استدامة حقوق الإنسان، وما هي العوائق التي تحول دون ترسيخ هذه الحقوق في ظل استمرار النزاع؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مؤداها: ان الحروب المتكررة في غزة عملت على تقويض استدامة حقوق الإنسان عبر تصاعد الانتهاكات الممنهجة للحقوق الأساسية، وتفاقم الأزمات الإنسانية، وضعف

فاعلية الآليات القانونية والمؤسساتية في ضمان الحماية الحقوقية، مما كرس بيئة نزاع مستدامة تعيق جهود تحقيق العدالة والتنمية البشرية.

منهجية البحث:

استند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم بيان أثر الحروب على حقوق الإنسان عبر دراسة حالة غزة، وتوثيق الانتهاكات الحقوقية استنادًا إلى التقارير الدولية والإقليمية الصادرة عن الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات البحثية المختصة. والمنهج التاريخي لتتبع تطور الأوضاع الحقوقية في غزة عبر الحروب المتعاقبة. والمنهج القانوني لتحليل مدى التزام الأطراف المتنازعة بالقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاثة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للحروب، فيما تطرق المحور الثاني لبيان آليات استدامة حقوق الإنسان، اما المحور الثالث فتضمن أثر الحروب على استدامة حقوق الإنسان في غزة.

المحور الأول

الإطار المفاهيمي لمفهومي الحروب

تمثل الحروب ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ترتبط بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنعكس تداعياتها على الأفراد والمجتمعات والدول. ونظرًا لأهميتها في الدراسات السياسية والاستراتيجية، يتطلب تحليل مفهوم الحروب التطرق إلى مكوناته الأساسية، والتي تشمل تعريف الحرب، أنواعها، خصائصها، وأهدافها.

الفرع الأول: **تعريف الحروب وانواعها**:

ترجع كلمة "الحرب" في اللغة العربية إلى الجذر الثلاثي (ح–ر–ب)، الذي يعني السلب والأخذ بالقوة، ويُقال "حَرَبَ القومُ"، أي قاتلوا ونزعوا الأموال بالقوة، كما تعني "الحرب" العداء والصراع الشديد، ووردت في القرآن الكريم بمعنى القتال، كما في قوله تعالى: "فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ" (البقرة: 279)، أي بعقاب شديد يشبه الحرب[1].أما في اللغات الأجنبية، فتُعرف الحرب في الإنجليزية بـ (War)، وهي مشتقة من الكلمة الجرمانية القديمة (Werra) التي تعني النزاع والاضطراب، بينما تُعرف في الفرنسية بـ (Guerre) التي تحمل نفس المعنى[2]. اما في الاصطلاح فقد اختلفت التعريفات الاصطلاحية للحرب باختلاف المدارس الفكرية، فعرف الفيلسوف العسكري كارل

فون كلاوزفيتز الحرب بأنها: "استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، موضحاً أنها وسيلة تلجأ إليها الدول عندما تفشل الوسائل الدبلوماسية في تحقيق الأهداف السياسية[3]. وهناك من يعرفها على أنها: "حالة من الصراع العنيف، تنخرط فيه الدول أو الجماعات لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو دينية، وتُستخدم فيه الوسائل العسكرية على نطاق واسع"[4]. وتُعرف بأنها عملية عنف واسعة النطاق يذهب ضحيتها الآلاف من البشر، وذلك لتحقيق أهداف ومطالب فئة محددة، سواء كانت الفئة الحاكمة أو جماعة تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الآخرين، الحرب ظاهرة قديمة رافقت وجود الإنسان، وهي مستمرة حتى اليوم، وستستمر في المستقبل ما دامت الأسباب الكامنة وراءها قائمة، وهو أمر يصعب القضاء عليه بشكل كامل[5]. كما عرفتها الأمم المتحدة بأنها "نزاع مسلح ينشأ بين أطراف دولية أو غير دولية، ويتميز باستخدام العنف المنظم ويهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية"[6]. ومن منظور القانون الدولي الإنساني، تعرف الحرب على أنها: نزاع مسلح بين جيوش دول ذات سيادة، أو كفاح الشعوب ضد الاستعمار والاحتلال وممارسات التمييز العنصري، أو حتى الصراعات المسلحة بين الجماعات غير الحكومية بعضها ضد بعض أو ضد القوات الحكومية[7]. كما تُعرف الحروب الحديثة بأنها: "أعمال عنف منظمة تستهدف بنى الدولة والمجتمع، وتهدف إلى إحداث تغيير جذري في التوازنات السياسية والاجتماعية، وغالباً ما تترافق مع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان"[8]. كما ان الحروب تتنوع من حيث الأطراف المشاركة والأهداف والاستراتيجيات المتبعة، ومن أبرز أنواعها نذكر ما يأتي[9]:

اولاً: الحروب التقليدية: هي الحروب التي تتم بين جيوش نظامية لدول ذات سيادة، حيث تُستخدم فيها الأسلحة التقليدية مثل الدبابات والطائرات والمدفعية، مع الالتزام بالقوانين الدولية المتعلقة بالحرب. يتميز هذا النوع من الحروب بوضوح الخطوط الأمامية للمواجهة والالتزام النسبي باتفاقيات القانون الدولي الإنساني، كما في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ثانياً: الحروب غير التقليدية: تشمل النزاعات التي تُستخدم فيها استراتيجيات غير تقليدية، مثل حرب العصابات والعمليات التخريبية والهجمات غير المتماثلة. غالبًا ما تكون أطراف النزاع غير حكومية، مثل الجماعات المسلحة أو الحركات الانفصالية، كما حدث في الحرب الفيتنامية.

ثالثاً: الحروب الاهلية: هي الحروب التي تدور داخل دولة معينة بين مجموعات متنافسة، غالبًا لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو اقتصادية. تتميز الحروب الأهلية بشدتها وطول أمدها، كما أنها غالبًا ما

تؤدي إلى انهيار الدولة أو تدخل قوى خارجية. ومن الأمثلة على ذلك الحرب الأهلية الأمريكية (1861–1865) والحرب الأهلية السورية.

رابعاً: الحروب بالوكالة: تحدث عندما تدعم قوى دولية أو إقليمية أطرافًا محلية في نزاع معين، دون أن تنخرط مباشرة في القتال. تستخدم هذه الحروب كأدوات لتحقيق أهداف استراتيجية دون مواجهة مباشرة بين القوى العظمى، كما في الحرب الباردة عندما دعمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أطرافًا متحاربة في مناطق مختلفة.

خامساً: الحروب الاقتصادية: هي النزاعات التي تُخاض من خلال وسائل اقتصادية بدلاً من الوسائل العسكرية، مثل العقوبات التجارية، الحصار الاقتصادي، والتلاعب بالأسواق المالية. تسعى الدول في هذا النوع من الحروب إلى إنهاك خصومها اقتصاديًا دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة، كما حدث في العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران وروسيا.

سادساً: الحروب السيبرانية: تُشن عبر الفضاء الإلكتروني بهدف اختراق الأنظمة الأمنية والاقتصادية والعسكرية لدولة معينة، أو شلّ بنيتها التحتية الرقمية. تتصاعد أهمية هذا النوع من الحروب في العصر الحديث، حيث تعتمد الدول بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية، كما حدث في الهجمات الإلكترونية على منشآت إيرانية وإسرائيلية وأمريكية.

سابعاً: الحروب النووية: تشير إلى الحروب التي يُحتمل فيها استخدام الأسلحة النووية، مما يجعلها الأخطر بين جميع أنواع النزاعات. لم تحدث حرب نووية شاملة حتى الآن، لكن سباق التسلح النووي بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة زاد من احتمالية وقوعها، كما يتضح في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962.

ثامناً: الحروب الوقائية والاستباقية: الحروب الوقائية: تُشن ضد عدو يُعتقد أنه قد يشكل تهديدًا خطيرًا في المستقبل، قبل أن يكتسب القدرة على شن هجوم فعلي، كما حدث في غزو العراق عام 2003. في حين الحروب الاستباقية: تحدث عندما تُبادر دولة بالهجوم على خصم يُعتقد أنه على وشك شن هجوم، كما حدث في الضربة الإسرائيلية ضد مصر في حرب 1967.

وعليه، يمكن تصنيف الحرب على غزة وفق عدة أنواع من الحروب المذكورة سابقاً، نظراً لطبيعة النزاع وتعقيداته، فهي مزيج معقد من الحرب غير التقليدية بين قوة عسكرية نظامية متطورة (إسرائيل) وفصائل فلسطينية مسلحة تستخدم تكتيكات غير تقليدية مثل حرب العصابات، الهجمات الصاروخية، والأنفاق العسكرية؛ الحرب بالوكالة جزئياً لان بعض جوانبها تتداخل مع هذا النوع، إذ تتلقى الفصائل

الفلسطينية دعماً سياسياً وعسكرياً من قوى إقليمية مثل إيران، بينما تحظى إسرائيل بدعم عسكري ومالي من الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، هذا الدعم الخارجي يجعل الصراع جزءاً من توازنات القوى الإقليمية؛ الحرب الاستباقية فإسرائيل تبرر العديد من عملياتها العسكرية ضد غزة بأنها ضربات استباقية لمنع تهديدات مستقبلية، لا سيما عندما تتعلق بالقضاء على البنية التحتية العسكرية للفصائل الفلسطينية قبل أن تستخدمها ضدها؛ الحرب الاقتصادية تستخدم إسرائيل أدوات الحصار الاقتصادي كجزء من استراتيجيتها العسكرية ضد غزة، عبر فرض قيود مشددة على التجارة، الطاقة، والموارد الأساسية، فهذا النوع من الحرب يهدف إلى إضعاف البنية التحتية والضغط على المجتمع المحلي سياسياً واقتصادياً؛ والحرب السيبرانية، إذ تستهدف إسرائيل البنية التحتية الإلكترونية للفصائل الفلسطينية، بينما تقوم مجموعات فلسطينية ومحاورون داعمون لها بشن هجمات إلكترونية ضد مواقع حكومية وعسكرية إسرائيلية؛ وعليه فهذا التعقيد يعكس الطبيعة المتغيرة للصراعات الحديثة، نتيجة تتداخل الأبعاد العسكرية، السياسية، والاقتصادية في ساحة المعركة[10].

الفرع الثاني: خصائص الحروب وأهدافها:

تتغير طبيعة الحروب مع تطور المجتمعات والأنظمة السياسية والعسكرية؛ فعلى الرغم من اختلاف أنماطها وأشكالها، فإنها تتشارك في عدد من الخصائص الجوهرية، كما تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف باختلاف الأطراف المتصارعة وطبيعة النزاع. إذ يمكن اجمال الخصائص العامة للحروب كما يأتي:

اولاً: العنف المنظم: تتميز الحروب بكونها شكلاً من أشكال العنف المنظم، إذ يتم استخدام القوة العسكرية بطريقة ممنهجة لتحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية؛ بمعنى ان الحرب ليست مجرد صراع عشوائي، وانما تُدار بوسائل منظمة من قبل جهات رسمية أو غير رسمية تمتلك أدوات القوة؛ ويميز مايكل هوارد بين العنف العشوائي والعنف المنظم، موضحًا أن الحرب تختلف عن أعمال الشغب والاضطرابات الاجتماعية من حيث تخطيطها واستخدامها الممنهج للقوة[11].

ثانياً: الصراع بين الأطراف المنظمة: تحدث الحروب بين جهات فاعلة منظمة، مثل الدول، الجماعات المسلحة، أو التحالفات العسكرية؛ فيرى باري بوزان أن الحرب لا يمكن أن تعرف فقط بوجود القتال، وانما يجب أن يكون هناك طرفان يمتلكان الحد الأدنى من الهيكلية والتنظيم، وإلا فإن العنف يصبح مجرد تمرد أو جريمة، وليس حرباً[12].

ثالثاً: الأهداف السياسية والاستراتيجية: لا تخاض الحروب عبثاً، وانما تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية، مثل تغيير الأنظمة الحاكمة، توسيع النفوذ الإقليمي، أو حماية المصالح القومية. فالدول غالباً ما تلجأ إلى الحرب كأداة لتعزيز مكانتها في النظام الدولي، إذ تتشكل القرارات العسكرية بناءً على معادلات القوة والمصلحة الوطنية[13].

رابعاً: استخدام القوة العسكرية: تعد القوة العسكرية الأداة الأساسية في الحرب، إذ يتم توظيف الجيوش النظامية، الأسلحة التقليدية، والتكتيكات الحربية لتحقيق الغايات السياسية، ومع تطور التكنولوجيا، ظهرت أشكال جديدة من القوة، مثل الحروب السيبرانية والحروب بالوكالة[14].

خامساً: عدم اليقين والتغير المستمر: تتسم الحروب بعدم القدرة على التنبؤ بمسارها ونتائجها، إذ يمكن أن تتغير موازين القوى بسرعة، مما يجعل إدارة الصراعات العسكرية أكثر تعقيداً. ويرى جون كيجان أن عدم القدرة على التنبؤ هو أحد أهم خصائص الحروب، إذ لا يمكن لأي طرف أن يضمن النصر المطلق بسبب العوامل المتغيرة باستمرار[15].

سادساً: التأثير الاقتصادي والاجتماعي: تمتلك الحروب تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة، تعمل على تدمير البنية التحتية، استنزاف الموارد، وخلق أزمات إنسانية طويلة الأمد؛ فالحروب تُحدث اختلالاً اقتصادياً عالمياً عبر التأثير على التجارة الدولية وأسواق الطاقة[16].

سابعاً: تطور أدوات الحرب عبر الزمن: شهدت الحروب تطوراً مستمراً في أدواتها وأساليبها، إذ انتقلت من الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية إلى الحروب غير المتماثلة التي تشمل الحروب السيبرانية، الطائرات بدون طيار، والهجمات الإرهابية، فالحروب المعاصرة تتسم بتداخل الأبعاد العسكرية، السياسية، والاقتصادية، مما يجعلها أكثر تعقيداً من الحروب التقليدية[17].

تعكس هذه الخصائص الطبيعة الديناميكية للحروب، إذ تتطور مع مرور الزمن، وتتأثر بالعوامل السياسية، الاقتصادية، والتكنولوجية؛ فعلى الرغم من الاختلاف في أنماط الحروب، تظل هذه الخصائص أساسية في تحليل النزاعات العسكرية عبر التاريخ.

ورغم أن الحروب تُخاض لأسباب متعددة، إلا أن أهدافها تظل محكومة بالاستراتيجيات التي تسعى الجهات الفاعلة إلى تحقيقها، ويمكن تصنيف أهداف الحروب إلى أهداف سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أيديولوجية، وأمنية، فترتبط هذه الأهداف بالسياقات التاريخية للنزاعات المختلفة. ومن أهم الأهداف التي تسعى الأطراف المتحاربة إلى تحقيقها يمكن اجمالها فيما يأتي:

اولاً: الأهداف السياسية: التي تتمثل بـ[18]:

1. **تغيير الأنظمة الحاكمة: تسعى بعض الحروب إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة وإحلال حكومات جديدة تتماشى مع مصالح الطرف المنتصر. ويُعتبر هذا الهدف من أكثر الأهداف شيوعًا في الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية. ومن الأمثلة البارزة، الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الذي استهدف إسقاط نظام صدام حسين واستبداله بحكومة موالية للولايات المتحدة.**
2. **توسيع النفوذ والسيطرة الجغرافية: لطالما كانت الحروب وسيلةً لتحقيق التوسع الإقليمي وزيادة النفوذ الجيوسياسي. فالحروب النابليونية، على سبيل المثال، كانت تهدف إلى توسيع الإمبراطورية الفرنسية وبسط نفوذها على أوروبا.**
3. **فرض الإرادة السياسية على الخصوم: تستخدم الحروب أحيانًا كأداة للضغط السياسي وفرض شروط معينة على الخصوم. فالحرب العربية–الإسرائيلية عام 1973، على سبيل المثال، كانت تهدف إلى إجبار إسرائيل على التفاوض بشأن الأراضي المحتلة.**

ثانياً: الأهداف الاقتصادية: وتتمثل بـ[19]:

1. **السيطرة على الموارد الطبيعية: تعد السيطرة على الموارد الاقتصادية، مثل النفط والمعادن، من الدوافع الأساسية للحروب. فقد كانت حرب الخليج الأولى (1980–1988) بين العراق وإيران مدفوعة جزئيًا برغبة العراق في السيطرة على الموارد النفطية في منطقة الأحواز الإيرانية**
2. **تعزيز المصالح التجارية: تخوض الدول حروبًا لحماية طرق التجارة أو فتح أسواق جديدة لمنتجاتها. فقد شنت بريطانيا حرب الأفيون ضد الصين في القرن التاسع عشر لحماية مصالحها التجارية في تجارة الأفيون**
3. **تحفيز النمو الاقتصادي الداخلي: في بعض الحالات، تلجأ الدول إلى الحرب لإنعاش اقتصاداتها المتعثرة عبر تعزيز الصناعات العسكرية وتوظيف العمالة. وقد رأى بعض الباحثين أن دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ساهم في إنهاء الكساد الكبير.**

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: والتي تتمثل بـ[20]:

1. **إعادة تشكيل الهويات الوطنية: تلجأ بعض الدول إلى الحرب لتعزيز الوحدة الوطنية وإعادة تشكيل الهويات القومية، حيث استخدمت العديد من الأنظمة الاستبدادية الحروب كوسيلة لحشد الدعم الشعبي حول القيادة السياسية**

2. إحداث تغييرات ديموغرافية: قد تؤدي الحروب إلى تهجير السكان أو إعادة توطينهم بما يخدم المصالح الاستراتيجية لأحد الأطراف، كما حدث في حرب البوسنة والهرسك التي شهدت عمليات تطهير عرقي

رابعاً: الأهداف الأمنية: وتتمثل بـ[21]:

1. الدفاع عن السيادة الوطنية: يُعتبر الدفاع عن السيادة الوطنية أحد الأهداف الأساسية للحروب، كما هو الحال في الحرب الروسية–الأوكرانية حيث بررت روسيا تدخلها بأنه لحماية أمنها القومي
2. مواجهة التهديدات الإرهابية: أصبحت الحروب الحديثة تُخاض لمكافحة الجماعات الإرهابية، كما في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا
3. تحقيق التوازن الاستراتيجي: تلجأ الدول أحيانًا إلى الحرب للحفاظ على توازن القوى في النظام الدولي، كما حدث في الحرب العالمية الأولى حينما خاضت الدول الكبرى صراعًا للحفاظ على توازن القوى في أوروبا

خامساً: الأهداف الأيديولوجية: وتتمثل بـ[22]:

1. نشر الأفكار والمعتقدات: تُخاض بعض الحروب بهدف نشر أيديولوجيات معينة، مثل الحروب الصليبية التي كانت تهدف إلى نشر المسيحية، أو الحرب الباردة التي كانت صراعًا بين الرأسمالية والشيوعية
2. مقاومة الأنظمة الاستعمارية والاحتلال: اندلعت العديد من الحروب كجزء من حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار، مثل حرب الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي.

المحور الثاني

آليات استدامة حقوق الإنسان

الفرع الأول: الاليات القانونية لاستدامة حقوق الإنسان:

تعد الآليات القانونية من الركائز الأساسية التي تستند إليها استدامة حقوق الإنسان، فهي توفر الأطر التشريعية والمؤسسية الضرورية لضمان حماية هذه الحقوق وتعزيزها على المستويات الوطنية والدولية، وتتجلى هذه الآليات في التشريعات الوطنية والدستورية، والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك عن طريق الآليات الدولية التي توفرها الأمم المتحدة والمحاكم الدولية، فضلاً عن دور القضاء الوطني والدولي في تفعيل هذه القوانين وضمان تطبيقها بشكل عادل وفعّال.

أولًا: التشريعات الوطنية والدستورية: وتتضمن:

1. الدور الدستوري في حماية حقوق الإنسان: تعد الدساتير الوطنية المصدر القانوني الأعلى في معظم الدول، إذ تحدد الحقوق الأساسية للمواطنين، وتضع الإطار العام لحماية هذه الحقوق، وتتباين الدساتير من دولة إلى أخرى في مدى تفصيلها لمبادئ حقوق الإنسان، إلا أن هناك قواسم مشتركة تتمثل في المبادئ الاتية[23]:

أ. إدراج الحقوق الأساسية في النص الدستوري: مثل الحق في الحياة، الحرية، الأمن، والمساواة أمام القانون.

ب. حماية الحقوق السياسية والمدنية: كحرية التعبير، وحرية التنقل، وحرية الاعتقاد الديني.

ج. ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: مثل الحق في الصحة والتعليم والعمل.

2. القوانين الوطنية الخاصة بحماية حقوق الإنسان: تعتمد الدول على قوانين وطنية تفصيلية لتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان. وتشمل هذه القوانين[24]:

أ. قوانين مكافحة التمييز: التي تحظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الأصل القومي.

ب. القوانين الخاصة بحقوق المرأة: مثل قانون "المساواة في الأجور" الذي ساهم في سد الفجوة في الأجور بين الجنسين.

ج. القوانين المتعلقة بحماية حرية الصحافة والتعبير: التي يكفل حرية التعبير والصحافة.

3. إصلاح النظام القضائي لضمان العدالة والمساواة: تؤدي استقلالية القضاء دوراً حيوياً في ضمان استدامة حقوق الإنسان، فالدول التي تتمتع بقضاء مستقل وقوي تظهر معدلات أعلى في احترام الحقوق الأساسية. على سبيل المثال، أظهرت دراسات أن الدول التي تمتلك محاكم دستورية فعالة، مثل ألمانيا، قادرة على حماية الحريات المدنية بشكل أكبر مقارنة بالدول التي تفتقر إلى هذه المؤسسات[25].

ثانياً: الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

1. دور الأمم المتحدة والهيئات الدولية: تمثل الأمم المتحدة أهم منظمة دولية تعنى بحماية حقوق الإنسان عن طريق عدة آليات، نذكر منها[26]:

أ. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: الذي يقوم بمراجعة دورية شاملة لأوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء.

ب. المفوضية السامية لحقوق الإنسان: التي تعمل على تقديم المشورة للدول حول كيفية تحسين تشريعاتها الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ج. اللجان التعاقدية: مثل لجنة مناهضة التعذيب، التي تراقب تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984.

2. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: هناك العديد من المعاهدات الدولية الملزمة التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، من أبرزها[27]:

أ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948): يمثل الوثيقة المرجعية الأهم في تحديد الحقوق الأساسية للبشر.

ب. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966): الذي يلزم الدول بحماية حرية التعبير، والحق في محاكمة عادلة، وعدم التعرض للتعذيب.

ج. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو 1979): التي تُلزم الدول باتخاذ تدابير لضمان المساواة بين الجنسين في جميع المجالات.

3. المحاكم واللجان الدولية: هناك العديد من المؤسسات القضائية الدولية التي تلعب دوراً حاسماً في حماية حقوق الإنسان، منها[28]:

أ. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: التي تراقب تنفيذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتصدر أحكاماً ملزمة للدول الأعضاء.

ب. المحكمة الجنائية الدولية: التي تحاكم الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

4. لجان المراقبة التابعة للأمم المتحدة: تتولى اللجان التعاهدية مراقبة تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها، مثل لجنة حقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتصدر هذه اللجان ملاحظات ختامية وتوصيات غير ملزمة لكنها تشكل مرجعاً قانونياً وأخلاقياً، كما أنها تتيح تقديم شكاوى فردية في بعض الحالات[29].

وعليه يلحظ بأن الآليات القانونية – سواء الدولية أو الوطنية – تشكل ضمانة أساسية لحقوق الإنسان واستدامتها، الا إن فعاليتها تظل مرهونة بالإرادة السياسية، واستقلالية القضاء، وتفاعل المواطنين مع هذه الأدوات، كما أن التفاعل المتصاعد بين القانون الدولي والقوانين الوطنية يظهر تكاملاً ضرورياً لتعزيز المنظومة الحقوقية على المدى البعيد.

الفرع الثاني: الآليات السياسية والاقتصادية لاستدامة حقوق الإنسان:

لا يمكن الحديث عن استدامة حقوق الإنسان بمعزل عن السياقين السياسي والاقتصادي، إذ أن وجود بيئة سياسية مستقرة ونظام اقتصادي عادل يُشكّلان شرطًا أساسيًا لتوفير الحماية المستدامة لتلك الحقوق. في هذا الإطار، تبرز أهمية الحوكمة الرشيدة، والمشاركة السياسية الفعّالة، والسياسات الاقتصادية التي تضمن التوزيع العادل للثروات، بالإضافة إلى دور المؤسسات الوطنية والدولية في دعم هذه الأهداف.

اولاً: الآليات السياسية لاستدامة حقوق الإنسان: وتتضمن:

1. الديمقراطية التشاركية كأساس لحماية الحقوق: تشير الدراسات السياسية والاجتماعية إلى أن الديمقراطية لا تضمن فقط تداول السلطة، وانما تؤمن أيضاً بيئة تشريعية، ومؤسسية تمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم بحرية، مما يظهر مستويات أعلى لاحترام حقوق الإنسان مقارنة بالأنظمة السلطوية أو المختلطة، إذ إن إشراك المواطنين في عملية صنع القرار عبر الانتخابات الحرة والنزيهة، والرقابة الشعبية، والمجتمع المدني النشط، يعزز من مساءلة الحكومات، ويمنع الاستبداد السلطوي، كما أن وجود برلمانات مستقلة يمكن من سن تشريعات تصب في مصلحة حقوق الإنسان[30].
2. سيادة القانون واستقلالية القضاء: تعد سيادة القانون حجر الزاوية في النظم السياسية التي تحترم حقوق الإنسان، فعندما تكون القوانين واضحة ومطبقة على الجميع دون تمييز، تنخفض احتمالات الانتهاكات، كما أن استقلال القضاء يعد ضمانة فعلية لحماية الحقوق، عن طريق تمكين الأفراد من الطعن في القرارات الإدارية أو التشريعات التي تمس بحقوقهم[31].
3. بناء مؤسسات شاملة: تسمح المؤسسات الشاملة بمشاركة جميع فئات المجتمع في النشاط السياسي والاقتصادي، مما يعمل على تحقيق نتائج أفضل من حيث العدالة والحقوق، مقارنة بالمؤسسات الإقصائية التي تدار من قبل نخب ضيقة تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الخاصة[32].

ثانياً: الآليات الاقتصادية لاستدامة حقوق الإنسان:

1. التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية لا تُعد فقط هدفاً بحد ذاته، وانما وسيلة لتحقيق طيف واسع من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العمل، والتعليم، والصحة، والسكن، إذ إن توسيع قدرات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية هو في حد ذاته شكل من أشكال تعزيز حقوق الإنسان[33].

2. **الحد من الفقر وعدم المساواة: تعمل الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء على إضعاف قاعدة الحقوق الأساسية، وتفاقم أوضاع الفئات الهشة، فالسياسات الاقتصادية التي تُركز على النمو دون توزيع عادل للثروات غالباً ما تخلق أزمات اجتماعية وسياسية؛ ولذلك، فإن تطبيق سياسات إعادة التوزيع (مثل الضرائب التصاعدية، وشبكات الأمان الاجتماعي) يمثل من الأدوات الفعالة لضمان التمتع الجماعي بالحقوق، تشير تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2018 إلى أن عدم المساواة تقوض التماسك الاجتماعي، وتؤثر سلباً على فرص الاستدامة السياسية والاقتصادية[34].**
3. **دور السياسات الاقتصادية الدولية: تعمل المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً محورياً في صياغة السياسات الاقتصادية للدول النامية، فعلى الرغم من أن بعض برامج التقشف التي فُرضت في إطار برامج الإصلاح الهيكلي قد أضرت بالخدمات الاجتماعية الأساسية، إلا أن مراجعات لاحقة لهذه السياسات باتت تراعي في الوقت الحاضر الاعتبارات الحقوقية بدرجة أكبر، عبر ما يُعرف بـ "إضفاء البعد الحقوقي على التنمية"[35].**

يتضح أن الآليات السياسية والاقتصادية تشكل العمود الفقري لاستدامة حقوق الإنسان، إذ أن وجود أنظمة ديمقراطية شفافة، واقتصادات عادلة ومنصفة، ومؤسسات قوية ومتعاونة دولياً، يعزز من فرص احترام الحقوق وتوسيعها، كما أن التحديات الناتجة عن العولمة والاقتصاد العالمي تتطلب إعادة التفكير في السياسات التقليدية لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية كرامة الإنسان.

وعليه نستنتج مما تقدم بإن استدامة حقوق الإنسان تتطلب جهوداً متكاملة تشمل الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية، فعن طريق تطوير التشريعات، وتعزيز السياسات العامة، وضمان العدالة الاقتصادية، يمكن تحقيق بيئة أكثر عدلاً تحترم حقوق الإنسان وتحافظ عليها للأجيال القادمة، فعلى الرغم من التحديات التي تواجه هذه الجهود، إلا أن التعاون الدولي والإرادة السياسية والتوعية المجتمعية تبقى أدوات حاسمة لضمان استدامة هذه الحقوق.

المحور الثالث

أثر الحروب على استدامة حقوق الإنسان في غزة

تشكل الحروب المتكررة على قطاع غزة أحد أبرز التحديات قباله استدامة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلقد تعرض القطاع لسلسلة من الاعتداءات العسكرية العنيفة في العقود الماضية، أبرزها في أعوام 2008–2009، 2012، 2014، 2021، و2023، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس بشكل مباشر على تمتع السكان بحقوقهم الأساسية، مثل الحق في الحياة، والصحة، والتعليم، والمسكن، وحرية التنقل، فضلاً عن التأثير العميق على البنية التحتية الحيوية والمؤسسات المدنية.

الفرع الأول: **لمحة تاريخية عن الحروب التي تعرضت لها غزة**:

منذ العام 2007، عقب سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، فرضت إسرائيل حصاراً مشدداً على القطاع، مما حوله إلى منطقة مغلقة ومعزولة عن العالم، إذ يعاني سكانها من ظروف معيشية كارثية، رافق هذا الحصار سلسلة من الحروب الإسرائيلية المتكررة، التي تحولت لنمط منهجي يمارس ضد سكان غزة؛ فمنذ العام 2008 وحتى العام 2024، شنت إسرائيل خمس حروب كبرى ضد القطاع، وهي: "الرصاص المصبوب" (2008–2009)، "عمود السحاب" (2012)، "الجرف الصامد" (2014)، "سيف القدس" (2021)، و"السيوف الحديدية" (2023)؛ هذه الاعتداءات لم تكن عمليات عسكرية تقليدية فحسب، وانما شكلت نمطاً من العنف البنيوي المنظم الذي يضرب المدنيين والبنية التحتية، ويقوض أي إمكانيات حقيقية لاستدامة حقوق الإنسان الأساسية[36]. فالعدوان الذي بدأ في 7 تشرين الاول/أكتوبر من العام 2023 شكل نقطة تحول نوعية في حدة وشمول العنف، ومع حلول العام 2024، لم يتوقف القصف الإسرائيلي، وانما اتخذ طابعاً مستمراً، ومتعدد الجبهات، رغم إدعاءات التهدئة المؤقتة؛ وبحلول نيسان/ أبريل من العام 2024، تجاوز عدد الشهداء الفلسطينيين 33,000، وأكثر من 76,000 جريح، وفق وزارة الصحة في غزة، معظمهم من الأطفال والنساء. كما أن هناك أكثر من 8,000 مفقود يُعتقد أنهم تحت الأنقاض[37].

شهد العام 2024 تحولات ميدانية خطيرة، أبرزها اقتحام جيش الاحتلال لمدينة رفح جنوب قطاع غزة في شباط/فبراير، وهي المنطقة التي كانت تُعد الملاذ الأخير لأكثر من 1.3 مليون نازح؛ فأسفر القصف الإسرائيلي المكثف على رفح عن مجازر جماعية، استخدمت فيها قنابل فراغية وذخائر شديدة الانفجار، بحسب توثيقات فرق الإسعاف ووكالات الأمم المتحدة، وقد أدى هذا الهجوم إلى

تدمير مناطق سكنية كاملة، ومخيمات مؤقتة تأوي نازحين، مما أدى إلى نزوح قسري جديد داخل القطاع الممزق أصلاً[38]. ومن الناحية الإنسانية، تصاعدت المؤشرات الكارثية في العام 2024، فتجاوزت معدلات انعدام الأمن الغذائي 95% من سكان القطاع، مع تقارير أممية تفيد بأن أكثر من نصف الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية حاد، وارتفاع معدلات التقزم بنسبة 27%. كما سُجلت أكثر من 320 حالة وفاة بسبب الجوع أو عدم تلقي الرعاية الصحية، في ظل استمرار إسرائيل بمنع دخول الوقود والمستلزمات الطبية، واستخدامها "تجويع السكان" كأداة عسكرية ممنهجة، في انتهاك واضح لاتفاقيات جنيف[39]. وفي نيسان/أبريل من العام 2024، تفاقمت الأزمة إثر توقف تام في عمل معظم مستشفيات غزة، وانقطاع التيار الكهربائي والمياه النظيفة، مما أدى إلى انتشار الأمراض المعدية والأوبئة، بما في ذلك التهاب الكبد A، والكوليرا، بين سكان المخيمات والملاجئ غير الصحية؛ ونتيجة لهذا الواقع الكارثي، وصفت مفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة "نافي بيلاي" ما يجري في غزة بأنه "انهيار كامل للمنظومة الإنسانية"، محذرة من "مجاعة من صنع الإنسان" قد تتحول إلى إبادة جماعية إذا استمرت الأمور بهذا الاتجاه[40].

بذلك، فإن ما شهده قطاع غزة في 2023 واستمراره لغاية الان لا يمكن عزله عن سياق الاحتلال وسياسات الاستعمار الاستيطاني طويلة الأمد، لكنه في الوقت ذاته يُعد تطوراً نوعياً في مسار استهداف الفلسطينيين، إذ باتت الحرب لا تهدف فقط إلى شل قدرات المقاومة، وانما تسعى إلى تدمير شروط الحياة ذاتها؛ فالحرب الإسرائيلية المستمرة في العام 2024 شكلت نموذجاً متقدماً من "العقاب الجماعي طويل الأمد"، الذي يستهدف البنية الاجتماعية والديموغرافية للقطاع، ويجعل الحديث عن استدامة أي حق من حقوق الإنسان ضرباً من الخيال، في ظل واقع الموت والجوع والتدمير والإبادة.

الفرع الثاني: أثر الحروب على استدامة حقوق الإنسان في غزة:

اولاً: الاثر المباشر للحروب:

1. انتهاك الحق في الحياة وسلامة الجسد: تؤدي العمليات العسكرية إلى وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال. وفقًا لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حتى نهاية سبتمبر 2024، استشهد 41,615 فلسطينيًا في قطاع غزة، وأصيب 96,359 آخرون نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر[41].

2. تدمير البنية التحتية وانتهاك الحق في السكن: أسفرت الهجمات العسكرية عن تدمير واسع للمنازل والمباني السكنية، مما أدى إلى تشريد آلاف العائلات. تشير البيانات إلى تضرر 384,000 وحدة سكنية، منها 87,000 وحدة دُمِّرت بالكامل[42].
3. استهداف المرافق الصحية وانتهاك الحق في الصحة: تعرضت المستشفيات والمراكز الصحية للقصف، مما أدى إلى انهيار النظام الصحي في القطاع. أفادت التقارير بأن 986 من العاملين في مجال الرعاية الصحية استشهدوا، بينما لحقت أضرار جسيمة بالمرافق الصحية، مما أعاق تقديم الخدمات الطبية الأساسية[43].
4. استهداف المؤسسات التعليمية وانتهاك الحق في التعليم: أدت العمليات العسكرية إلى تدمير المدارس والجامعات، مما حرم آلاف الطلاب من حقهم في التعليم. تُظهر التقارير تدمير 122 مدرسة وجامعة بالكامل، وتضرر 334 مدرسة وجامعة جزئيًا، مما أثر على أكثر من 606,000 طالب[44].

ثانياً: الأثر غير المباشر للحروب:

1. تقويض الحقوق السياسية والسيادية: تسهم الحرب في تقويض البنية السياسية للحقوق، فتعيق الانتخابات، وتضعف المشاركة السياسية، وتحاصر حرية التعبير، كما أن الانقسام الفلسطيني الداخلي، في ظل الحرب والحصار، يفاقم من غياب الرقابة والمساءلة، مما يسهم في تعطيل كامل لمسارات تقرير المصير والمشاركة السياسية، والتي تشكل جوهر الحقوق المدنية والسياسية.
2. تآكل مؤسسات المجتمع المدني والفضاء الحقوقي: بفعل الحرب والحصار، تقلصت قدرة مؤسسات المجتمع المدني على العمل، سواء بسبب الدمار أو انقطاع التمويل أو القيود الإسرائيلية، ويؤكد تقرير صادر عن مؤسسة "الحق" أن "الفضاء المدني في غزة يتعرض للتفريغ من الداخل، نتيجة لتفكك الشبكات الحقوقية وتعطيل عمل المدافعين عن الحقوق"، ما يُضعف قدرة المجتمع على المطالبة بالحقوق أو الرقابة على السلطة[45] .
3. التدهور الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة: أدت الحروب والحصار المستمر إلى انهيار الاقتصاد المحلي، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بأكثر من 85%، وارتفعت معدلات البطالة إلى 80%. وقد أدى هذا التدهور الاقتصادي إلى زيادة معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين السكان[46].

4. الأثر النفسي والاجتماعي على السكان: إحدى أبرز نتائج الحروب المستمرة على غزة، خصوصاً في السنوات الأخيرة، هي الآثار النفسية الممتدة على الأطفال والشباب، ففي تقرير صادر عن "اليونيسف" في مارس 2024، ورد أن أكثر من 87% من أطفال غزة يعانون من أعراض اضطرابات نفسية حادة، تشمل القلق، والكوابيس، والانعزال، والسلوك العنيف. هذه الأعراض لا تؤثر فقط على صحة الطفل، وانما تهدد استقرار المجتمع مستقبلياً وتضعف قدرته على تجاوز الصدمة والتعافي، ما يهدد حق الأطفال في النمو الآمن والتطور النفسي السليم؛ كما أدت هذه النزاعات إلى تفكك النسيج الاجتماعي وزيادة حالات النزوح الداخلي[47].
5. تدهور الخدمات الأساسية وانتهاك الحق في المياه والصرف الصحي: أدت العمليات العسكرية إلى تدمير مرافق المياه والصرف الصحي، مما حرم السكان من الوصول إلى مياه نظيفة وخدمات صرف صحي ملائمة. تُشير التقارير إلى تدمير 67% من منظومتي المياه والصرف الصحي، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الصحية والبيئية في القطاع[48].
6. القيود على حرية التنقل وانتهاك الحقوق المدنية: فرضت الحروب والحصار قيودًا صارمة على حركة الأفراد والبضائع، مما حد من حرية التنقل وأثر سلبًا على الحياة اليومية للسكان. هذه القيود تعيق الوصول إلى الخدمات الأساسية وتزيد من معاناة المدنيين[49].

وعليه، فأن استدامة حقوق الإنسان في غزة لا يمكن تحقيقها في ظل حرب دائمة وحصار خانق وغياب الحماية الدولية الفعلية. فالحروب لا تقتل الإنسان فقط، بل تقتل البيئة السياسية والاجتماعية التي تسمح بوجود الحقوق، وتُفرغ المنظومة الحقوقية من مضمونها العملي، وتترك شعبًا مهددًا باستمرار بالدمار والإبادة الجماعية البطيئة. إن استدامة الحقوق في غزة لن تكون ممكنة دون وقف الحروب، وإنهاء الاحتلال، ورفع الحصار، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة.

الخاتمـــــــة

نتيجة لما تقدم خلص البحث إلى أن الحروب المتكررة التي تعرض لها قطاع غزة في العقود الأخيرة أسهمت بصورة مباشرة في تقويض أسس استدامة حقوق الإنسان، عبر ما خلفته من دمار واسع النطاق في البنية التحتية، واستهداف ممنهج للمدنيين، وتعطيل دائم للحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة، والتعليم، والرعاية الصحية، والسكن، والتنقل، فقد أكدت المعطيات أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم أدوات الحرب كوسيلة لإعادة إنتاج بيئة من الإفقار والتهميش والعنف البنيوي، الأمر الذي حال دون تمكين السكان من التمتع بحقوقهم بصورة متواصلة وآمنة. كما تشير الدراسة إلى أن هذه

الانتهاكات لا تمثل فقط إخلالاً جسيماً بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وانما تسهم أيضاً في خلق بيئة نزاع مستدامة تمنع أي إمكانية حقيقية لتحقيق تنمية بشرية عادلة أو بناء مؤسسات مستقلة قادرة على النهوض بدورها الحقوقي والقانوني، كما أن حالة الغياب أو الضعف الحاد في أدوات المساءلة الدولية تجاه الجرائم المرتكبة، تعزز من سياسة الإفلات من العقاب، وتضعف من ثقة الشعوب المتضررة في جدوى المنظومة القانونية الدولية. وعليه يمكن ان نخلص الى مجموعة من الاستنتاجات وعلى النحو الاتي:

1. الحروب المتكررة في غزة تمثل عائقاً هيكلياً قباله استدامة حقوق الإنسان، لما تخلفه من تداعيات ممتدة على كافة مناحي الحياة العامة والخاصة.
2. فشل المجتمع الدولي في إلزام سلطات الاحتلال باحترام قواعد القانون الدولي عمل على تكريس حالة الإفلات من العقاب.
3. الانتهاكات الحقوقية في غزة تتجاوز إطار الضرر الآني، لتؤسس لأزمات اجتماعية ونفسية طويلة الأمد تعيق إعادة البناء المجتمعي والمؤسسي.
4. ضعف المؤسسات المحلية تحت ضغط الحصار والانقسام السياسي يعمق من أزمة حماية الحقوق ويحد من فاعلية الاستجابة الإنسانية.
5. تراجع مستويات التنمية البشرية في غزة مرتبط بصورة وثيقة بتأثير الحروب، وهو ما يعزز الترابط البنيوي بين النزاع المسلح والتهميش التنموي.

وتخلص الدراسة الى مجموعة من التوصيات، والتي نذكرها على النحو الآتي:

1. دعوة المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان إلى تفعيل أدوات التحقيق الجنائي والمساءلة الدولية بحق مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في قطاع غزة، استناداً إلى تقارير موثقة صادرة عن هيئات دولية ومحلية معتمدة.
2. العمل على رفع الحصار المفروض على غزة كشرط لازم لاستعادة أبسط مقومات الحياة الكريمة وضمان التمتع بالحقوق الأساسية للسكان المدنيين.
3. تأسيس مرصد حقوقي إقليمي متخصص في رصد وتوثيق الانتهاكات في مناطق النزاع، لا سيما في قطاع غزة، على أن يكون ذا استقلالية مهنية ودعم دولي.
4. دعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في أداء دورها الحقوقي والتوعوي، وتمكينها من الوصول إلى المناطق المتضررة وتقديم المساعدة القانونية والنفسية للضحايا.

5. إدماج برامج الدعم النفسي الاجتماعي في خطط إعادة الإعمار، مع التركيز على الأطفال والنساء كفئات أشد تضرراً من تبعات الحروب.

إعادة النظر في أولويات خطط التنمية الدولية الموجهة لغزة، بحيث تتضمن أبعاد العدالة الاجتماعية، والتمكين الحقوقي، وبناء السلام المستدام كجزء من أي تدخل تنموي أو إنساني.

الهـــوامـــش

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج2، دار المعارف، القاهرة، ص125.

(2) Michael Howard, War in European History, Oxford University Press, p.3-5.

(3) Carl von Clausewitz, On War, Edited and Translated by Michael Howard and Peter Paret, Princeton University Press, 1976, p. 87.

(4) Michael Howard, op. cit, p.5.

(5) شفيق منير، علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1975، ص7 .

(6) الأمم المتحدة، مكتب المستشار الخاص بمنع الإبادة الجماعية، "مفاهيم النزاع المسلح والقانون الإنساني الدولي"، نيويورك، 2010، ص 12.

(7) نعمة علي زعلان واخرون ،القانون الدولي الإنساني ،دار الكتب والوثائق ،بغداد ،2015 ،ص 157–167 .

(8) Mary Kaldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, Polity Press, 2012, p.49.

(9) John Baylis, Steve Smith, Patricia Owens, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford University Press, 2020, p.145. and See: James D. Fearon & David D. Laitin, Ethnicity Insurgency and Civil War, American Political Science Review, Vol. 1, No. 97, 2003, p. 81. And see: Mary Kaldor, op. cit, p.49. and see: Thomas Rid, Cyber War Will Not Take Place, Oxford University Press, 2013, p. 67.

(10) Mary Kaldor, op.cit, p.49. and see: Thomas Rid, op. cit, p.67. and see: Sara Roy, Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector. Princeton University Press, 2016, p. 102. And see: Daniel Byman, A High Price: The Triumphs and Failures of Israeli Counterterrorism. Oxford University Press, 2011, p. 235.

(11) Michael Howard, op. cit, p.45.

(12) Barry Buzan, People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, ECPR Press, 2007, p. 112.

(13) KENNETH N. WALTZ, Theory of International Politics, Addison-Wesley, 1979, p. 75

(14) Lawrence Freedman, The Transformation of Strategic Affairs. Routledge, 2006, p. 29.

(15) *John Keegan, A History of Warfare. Vintage Books, 1993, p. 112.*
(16) *Susan Strange, States and Markets. Pinter Publishers, 1996, p. 134.*
(17) *Mary Kaldor, op.cit, p.63.*
(18) *David A. Lake, The State builder's Dilemma: On the Limits of Foreign Intervention. Cornell University Press, 2016, p. 92. And see: Michael Broers, Napoleon: Soldier of Destiny. Faber & Faber, 2014, p. 147.*
(19) *Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000. Random House, 1987, p. 350. And see: Julia Lovell, The Opium War: Drugs, Dreams and the Making of China. Picador, 2011, p. 132*
(20) *Steven L. Burg, Paul S. Shoup, The War in Bosnia-Herzegovina: Ethnic Conflict and International Intervention, M.E. Sharpe, 1999, p. 219. And see: Anthony D Smith, Nationalism and Modernism, Routledge, 1998, p. 204.*
(21) *Richard Sakwa, Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order, Cambridge University Press,2017, p. 212.*
(22) *John Lewis Gaddis, The Cold War: A New History, Penguin Books, 2005, p. 98 .*
(23) *Heinz Klug, Constitutional Democracy in South Africa: The Role of Basic Rights, Cambridge University Press, 2000, p.45.*
(24) *Michelle Alexander, The New Jim Crow: Mass Incarceration in the Age of Colorblindness, The New Press, 2012, p. 68. And see: Sandra Fredman, Discrimination Law, Oxford University Press, 2011, p.102.*
(25) *Alec Stone Sweet, Governing with Judges: Constitutional Politics in Europe, Oxford University Press, 2000, p. 154.*
(26) *Jack Donnelly, Universal Human Rights in Theory and Practice. Cornell University Press, 2013, p.211.*
(27) *Sarah Joseph and Melissa Castan, The International Covenant on Civil and Political Rights: Cases, Materials, and Commentary, Oxford University Press, 2013, p.98. and see: Christine Chinkin, Marsha A. Freeman, Beate Rudolf, The UN Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women. Oxford University Press, 2012, p. 165.*
(28) *William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court. Cambridge University Press, 2017, p.312.*
(29) *Philip Alston, Ryan Goodman, International Human Rights. Oxford University Press, 2013, p.857.*
(30) *Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation, Johns Hopkins University Press, 1999, p.42.*
(31) *Ibid.*

(32) *Daron Acemoglu, James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power Prosperity and Poverty, Crown Business, 2012, p. 123.*

(33) *Amartya Sen, Development as Freedom, Oxford University Press, 1999, p.36.*

(34) *Ibid, p.45. and see: OECD, A Broken Social Elevator? How to Promote Social Mobility. OECD Publishing, 2018 .*

(35) *Joseph E Stiglitz, The Price of Inequality, W. W. Norton & Company, New York, 2012, p. 67.*

(36) *Human Rights Watch, "Gaza: Repeated War Crimes in Israel's May 2021 Offensive", July 27, 2021, p.2.*

(**37**) **وزارة الصحة الفلسطينية – غزة، "التقرير التراكمي لأعداد الشهداء والجرحى"، 2024، ص. 3.**

(38) *United Nations OCHA, "Emergency Update: Rafah Assault and Humanitarian Collapse", February 2024, p. 5.*

(39) *World Food Programme (WFP), "Gaza Food Security Update", March 2024, p. 6.*

(40) *WHO, "Gaza Health Emergency Bulletin", April 2024, p. 2. And see :*

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، جلسة خاصة بشأن غزة، 1 أبريل 2024، مداخلة نافي بيلاي، المفوضة السامية السابقة، وفق البيان الرسمي للأمم المتحدة:

https://www.ohchr.org/en/statements

(41) *PCBS, Gaza Conflict Statistics, PCBS, Ramallah, Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), 2024, p. 12.*

(42) *OCHA, Gaza Housing Report, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), New York, 2024, p. 34 .*

(43) *WHO, Health Sector Damage in Gaza, World Health Organization (WHO), Geneva, 2024, p. 56.*

(44) *UNICEF, Education in Emergencies, UNICEF, New York, 2024, p.78.*

(45) *Al-Haq. Civil Space and Legal Accountability in Gaza under War Conditions, February 2024, p. 5.*

(46) *World Bank, Economic Impact of Conflict in Gaza, World Bank, Washington: D.C, 2024, p.23.*

(47) *UNICEF, Psychological Impact of Conflict on Children in Gaza, United Nations Children's Fund (UNICEF), New York, 2024, p.45.*

(48) *OCHA, Water and Sanitation Crisis in Gaza, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), New York, 2024, p.56.*

(49) *Amnesty International, Restrictions on Movement in Gaza, Amnesty International, London, 2024, p.34.*

المصـــــــادر

اولاً: الكتب:

I. ماري كالدور، الحروب الجديدة والقديمة: العنف المنظم في عصر العولمة، منشورات بوليتي، 2012.

II. جون بايليس، ستيف سميث، باتريشيا أوينز، عولمة السياسة العالمية: مقدمة في العلاقات الدولية، مطبعة جامعة أكسفورد

III. توماس ريد، الحرب السيبرانية لن تقع، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٣.

IV. سارة روي، حماس والمجتمع المدني في غزة: إشراك القطاع الاجتماعي الإسلامي. مطبعة جامعة برينستون، ٢٠١٦.

V. دانيال بايمان، ثمن باهظ: انتصارات وإخفاقات مكافحة الإرهاب الإسرائيلية. مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١١.

VI. باري بوزان، الشعب والدول والخوف: أجندة لدراسات الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مطبعة المركز الأوروبي للدراسات السياسية، ٢٠٠٧.

VII. كينيث ن. والتز، نظرية السياسة الدولية، أديسون–ويسلي، ١٩٧٩.

VIII. لورانس فريدمان، تحول الشؤون الاستراتيجية، روتليدج، ٢٠٠٦.

IX. جون كيغان، "تاريخ الحرب". دار نشر فينتيج، 1993.

X. سوزان سترينج، "الدول والأسواق". دار نشر بينتر، 1996.

XI. ديفيد أ. ليك، "معضلة بناء الدولة: حول حدود التدخل الأجنبي". مطبعة جامعة كورنيل، 2016.

XII. مايكل برويرز، نابليون: جندي القدر. فابر وفابر، ٢٠١٤.

XIII. بول كينيدي، صعود وسقوط القوى العظمى: التغير الاقتصادي والصراع العسكري من عام ١٥٠٠ إلى عام ٢٠٠٠. راندوم هاوس، ١٩٨٧.

XIV. جوليا لوفيل، حرب الأفيون: المخدرات والأحلام ونشأة الصين. بيكادور، ٢٠١١.

XV. ستيفن ل. بورغ، بول س. شوب، "حرب البوسنة والهرسك: الصراع العرقي والتدخل الدولي"، م. إي. شارب، 1999.

XVI. أنتوني د. سميث، "القومية والحداثة"، روتليدج، 1998.

XVII. ريتشارد ساكوا، "روسيا ضد البقية: أزمة النظام العالمي بعد الحرب الباردة"، مطبعة جامعة كامبريدج، 2017.

XVIII. جون لويس جاديس، "الحرب الباردة: تاريخ جديد"، دار نشر بنغوين، ٢٠٠٥.

XIX. هاينز كلوغ، "الديمقراطية الدستورية في جنوب أفريقيا: دور الحقوق الأساسية"، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٠.

XX. ميشيل ألكسندر، "جيم كرو الجديد: السجن الجماعي في عصر عمى الألوان"، دار النشر الجديدة، ٢٠١٢.

XXI. ساندرا فريدمان، "قانون التمييز"، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١١.

XXII. أليك ستون سويت، "الحكم بالقضاة: السياسة الدستورية في أوروبا"، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٠.

XXIII. جاك دونيلي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق. مطبعة جامعة كورنيل، ٢٠١٣.

XXIV. سارة جوزيف وميليسا كاستان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: قضايا ومواد وتعليقات، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٣.

XXV. كريستين تشينكين، مارشا أ. فريمان، بيات رودولف، اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٢.

XXVI. ويليام أ. شاباس، مقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية. مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٧.

XXVII. فيليب ألستون، ريان غودمان، حقوق الإنسان الدولية. مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٣.

XXVIII. لاري دايموند، تطوير الديمقراطية: نحو التوطيد، مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٩٩.

XXIX. دارون أسيموغلو، جيمس أ. روبنسون، لماذا تفشل الأمم: أصول القوة والازدهار والفقر، كراون بيزنس، ٢٠١٢.

XXX. أمارتيا سين، التنمية كحرية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٩.

XXXI. مايكل هوارد، الحرب في التاريخ الأوروبي، مطبعة جامعة أكسفورد.

XXXII. كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، تحرير وترجمة مايكل هوارد وبيتر باريت، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٦.

ثانياً: المجلات والأبحاث:

I. جيمس د. فيرون وديفيد د. لايتين، التمرد العرقي والحرب الأهلية، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 1، العدد 97، 2003.

ثالثا: التقارير:

II. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الصراع في غزة، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٤.

III. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تقرير الإسكان في غزة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، نيويورك، ٢٠٢٤.

IV. منظمة الصحة العالمية، أضرار القطاع الصحي في غزة، منظمة الصحة العالمية، جنيف، ٢٠٢٤.

V. اليونيسف، التعليم في حالات الطوارئ، اليونيسف، نيويورك، ٢٠٢٤.

VI. الحق، الحيز المدني والمساءلة القانونية في غزة في ظل ظروف الحرب، فبراير ٢٠٢٤.

VII. البنك الدولي، الأثر الاقتصادي للصراع في غزة، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٢٤.

VIII. اليونيسف، الأثر النفسي للصراع على الأطفال في غزة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، نيويورك، ٢٠٢٤.

IX. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، أزمة المياه والصرف الصحي في غزة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، نيويورك، ٢٠٢٤.

X. منظمة العفو الدولية، القيود المفروضة على الحركة في غزة، منظمة العفو الدولية، لندن، 2024.

XI. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، "تحديث طارئ: هجوم رفح وانهيار الوضع الإنساني"، فبراير/شباط 2024.

XII. برنامج الغذاء العالمي، "تحديث الأمن الغذائي في غزة"، مارس ٢٠٢٤.

XIII. منظمة الصحة العالمية، "نشرة الطوارئ الصحية في غزة"، أبريل ٢٠٢٤.

XIV. هيومن رايتس ووتش، "غزة: جرائم حرب متكررة خلال هجوم إسرائيل في مايو ٢٠٢١"، ٢٧ يوليو ٢٠٢١.

References

First: Books:

I. *Mary Kaldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, Polity Press, 2012.*
II. *John Baylis, Steve Smith, Patricia Owens, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford University Press, 2020.*
III. *Thomas Rid, Cyber War Will Not Take Place, Oxford University Press, 2013.*
IV. *Sara Roy, Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector. Princeton University Press, 2016.*
V. *Daniel Byman, A High Price: The Triumphs and Failures of Israeli Counterterrorism. Oxford University Press, 2011.*
VI. *Barry Buzan, People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, ECPR Press, 2007.*
VII. *KENNETH N. WALTZ, Theory of International Politics, Addison-Wesley, 1979.*
VIII. *Lawrence Freedman, The Transformation of Strategic Affairs. Routledge, 2006.*
IX. *John Keegan, A History of Warfare. Vintage Books, 1993.*
X. *Susan Strange, States and Markets. Pinter Publishers, 1996.*
XI. *David A. Lake, The State Builder's Dilemma: On the Limits of Foreign Intervention. Cornell University Press, 2016.*
XII. *Michael Broers, Napoleon: Soldier of Destiny. Faber & Faber, 2014.*
XIII. *Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000. Random House, 1987.*
XIV. *Julia Lovell, The Opium War: Drugs, Dreams and the Making of China. Picador, 2011.*
XV. *Steven L. Burg, Paul S. Shoup, The War in Bosnia-Herzegovina: Ethnic Conflict and International Intervention, M.E. Sharpe, 1999.*
XVI. *Anthony D Smith, Nationalism and Modernism, Routledge, 1998.*
XVII. *Richard Sakwa, Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order, Cambridge University Press,2017.*
XVIII. *John Lewis Gaddis, The Cold War: A New History, Penguin Books, 2005.*
XIX. *Heinz Klug, Constitutional Democracy in South Africa: The Role of Basic Rights, Cambridge University Press, 2000.*
XX. *Michelle Alexander, The New Jim Crow: Mass Incarceration in the Age of Colorblindness, The New Press, 2012.*
XXI. *Sandra Fredman, Discrimination Law, Oxford University Press, 2011.*

XXII. *Alec Stone Sweet, Governing with Judges: Constitutional Politics in Europe, Oxford University Press, 2000.*

XXIII. *Jack Donnelly, Universal Human Rights in Theory and Practice. Cornell University Press, 2013.*

XXIV. *Sarah Joseph and Melissa Castan, The International Covenant on Civil and Political Rights: Cases, Materials, and Commentary, Oxford University Press, 2013.*

XXV. *Christine Chinkin, Marsha A. Freeman, Beate Rudolf, The UN Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women. Oxford University Press, 2012.*

XXVI. *William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court. Cambridge University Press, 2017.*

XXVII. *Philip Alston, Ryan Goodman, International Human Rights. Oxford University Press, 2013.*

XXVIII. *Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation, Johns Hopkins University Press, 1999.*

XXIX. *Daron Acemoglu, James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power Prosperity and Poverty, Crown Business, 2012.*

XXX. *Amartya Sen, Development as Freedom, Oxford University Press, 1999.*

XXXI. *Michael Howard, War in European History, Oxford University Press.*

XXXII. *Carl von Clausewitz, On War, Edited and Translated by Michael Howard and Peter Paret, Princeton University Press, 1976.*

Second: Journals and Researchs:

I. *James D. Fearon & David D. Laitin, Ethnicity Insurgency and Civil War, American Political Science Review, Vol. 1, No. 97, 2003.*

Third: Reports:

I. *PCBS, Gaza Conflict Statistics, PCBS, Ramallah, Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), 2024.*

II. *OCHA, Gaza Housing Report, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), New York, 2024.*

III. *WHO, Health Sector Damage in Gaza, World Health Organization (WHO), Geneva, 2024.*

IV. *UNICEF, Education in Emergencies, UNICEF, New York, 2024.*

V. *Al-Haq. Civil Space and Legal Accountability in Gaza under War Conditions, February 2024.*

VI. *World Bank, Economic Impact of Conflict in Gaza, World Bank, Washington: D.C, 2024.*

VII. *UNICEF, Psychological Impact of Conflict on Children in Gaza, United Nations Children's Fund (UNICEF), New York, 2024.*

VIII. *OCHA, Water and Sanitation Crisis in Gaza, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), New York, 2024.*
IX. *Amnesty International, Restrictions on Movement in Gaza, Amnesty International, London, 2024.*
X. *United Nations OCHA, "Emergency Update: Rafah Assault and Humanitarian Collapse", February 2024.*
XI. *World Food Programme (WFP), "Gaza Food Security Update", March 2024.*
XII. *WHO, "Gaza Health Emergency Bulletin", April 2024.*
XIII. *Human Rights Watch, "Gaza: Repeated War Crimes in Israel's May 2021 Offensive", July 27, 2021.*

CC BY